الفصل السادس

الولايات المتحدة الأمريكية والقدس

نظيمة سعد الدين

شكلت القدس جوهر القضية الفلسطينية، والأخيرة هي محور الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذا الصراع الذي جذب اهتمامًا، ومشاركة فعالة، من قبل أطراف دولية عديدة، ومن ضمنها القوتان العظميان، بسبب وقوعه في منطقة هامة، من الناحية الإستراتيجية، والاقتصادية، مما حدا بهما للبحث عن حل لهذا الصراع، استأثرت به الولايات المتحدة، بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي، وهذا يدفعنا لتتبع موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، وأثر هذا الموقف على ما تقوم به «إسرائيل» بالمدينة، وعلى مصيرها في «مفاوضات السلام»، التي تعتبر الولايات المتحدة الراعي الحقيقي لها، ولمستقبلها، بحكم فرض الأمر الواقع، ورضوخ النظام السياسي العربي لذلك.

قبل واحد وستين عامًا، وفي الرابع عشر من مايو/ آيار ١٩٤٨، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بدولة برزت إلى الوجود، تنفيذًا، كما يفترض، لقرار التقسيم رقم ١٨١، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧. وفي الأشهر الأولى التي أعقبت صدور ذلك القرار، كان الموقف الأمريكي المعلن يرى بأنه لا يمكن تنفيذ التقسيم سلميًا، واقترحت الولايات المتحدة وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية المؤقتة، «ريثما يصل الطرفان إلى تسوية بينهما». ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني، تحركت الولايات المتحدة ليصل الأمر إلى الاعتراف بالدولة اليهودية، بكل ما في ذلك من دلالات، لا تزال المنطقة تعيش على وقعها حتى اليوم.

بعد صدور قرار التقسيم، مباشرة، كتب هاري ترومان، الرئيس الأمريكي، آنذاك، إلى حاييم وايزمان، رئيس «الوكالة اليهودية»، و«المنظمة الصهيونية العالمية»، بأنه من الضروري إبداء ضبط النفس، والتسامح من قبل كل

الأطراف للتوصل إلى السلام بالشرق الأوسط. وفي تصريح لافت لوزير الدفاع الأمريكي، أدلى به في فبراير/ شباط ١٩٤٨، أمام «مجلس الأمن القومي»، قال: إن أي محاولة جدية لتنفيذ التقسيم، في فلسطين، ستحرك أحداثًا قد تؤدي، على الأقل، إلى إعلان الولايات المتحدة، استنفارًا جزئيًّا لقواتها المسلحة.

لا شك أن الإدارة الأمريكية، كانت على علم بما تقوم به القوات الصهيونية، في هذه الأثناء، بفلسطين، وربما، أيضًا، وافقت عليها «من القلب». ففي يوم الرابع عشر من مايو/ آيار، وفي ساعة متأخرة من بعد الظهر، كان ديفيد بن غوريون يقرأ من تل أبيب «إعلان الاستقلال»، الذي تضمن تأسيس دولة تسمى «إسرائيل»، تبرز إلى الوجود في منتصف ليل الخامس عشر من مايو/ آيار، حسب توقيت فلسطين، أي يوم انتهاء الانتداب البريطاني. وفي واشنطن، بدا أن كل شيء قد رتب بدقة، حتى يمكن إصدار الاعتراف بالدولة الجديدة «على الفور». فهناك الانتظار حتى منتصف الليل، أي بداية يوم الخامس عشر، حسب توقيت فلسطين، والذي يطابق الساعة السادسة من بعد ظهر الرابع عشر من مايو/ آيار، بحسب توقيت الساحل الشرقي في الولايات المتحدة.

مقابلة التوقيتين، توقيت فلسطين، والتوقيت الأمريكي، حتى لا يكون هناك أي مجال للخطأ، وليأتي الاعتراف مباشرة بعد ولادة الدولة الجديدة، يشير إلى تنسيق مسبق بشأن الاعتراف بالدولة الجديدة. وكذلك، فإن نص وثيقة الاعتراف كان مقتضبًا جدًّا: «أعلمت هذه الحكومة أن دولة يهودية قد أعلنت في فلسطين، وبناء على ذلك طلب الاعتراف بها من قبل الحكومة. تعترف الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة، كسلطة على أرض الواقع، للدولة اليهودية الجديدة».

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الجديدة بسرعة فائقة، وهو ما ينسجم مع الـ «فورًا»، التي جاءت في رسالة وايزمان، الزعيم الصهيوني. ووقت الاعتراف بـ «دولة إسرائيل»، كتب بخط اليد، تحت عبارة «مع الموافقة» والتاريخ، وقريبًا من أسفل الرسالة، وكان «١١, ٦». إحدى عشرة دقيقة بعد منتصف الليل، اعترفت الولايات المتحدة بالكيان الجديد، بالرغم من مواقفها السابقة من قرار التقسيم! وبعد دقائق معدودة، وقفت بكل ثقلها مع التقسيم من قبل طرف واحد، وخرج الفلسطينيون صفر اليدين ... وما يزالون كذلك حتى اليوم!

المرحلة الأولى (١٩٤٧-١٩٦٧)

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطات على بريطانيا، بصفتها جهة الانتداب في فلسطين، لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس أمام أعضاء مجلس الأمن، لقد كان هناك تخوف أمريكي حقيقي من أن بعض الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن ستستخدم حق النقض، (الفيتو)، ضد قرار تقسيم فلسطين، في السياق نفسه، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كل الدعم، والتأييد، والمساندة لهذا القرار، الذي عرض على الأمم المتحدة، خلال المناقشات الحادة في أروقة الأمم المتحدة، والتي دارت حول طبيعة هذا القرار، وجوانبه السياسية، والقانونية، والإنسانية، أظهر الأمريكان حماسًا منقطع النظير، لدرجة أنهم مارسوا ضغوطات، وكل أشكال التأثير الأخرى، على بعض الدول الأعضاء، في سبيل التصويت لصالح هذا القرار[1].

لقد أسهمت الولايات المتحدة إسهامًا كبيرًا في استصدار قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١/ د ـ ٢)، المؤرخ في

٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، والمعنون بـ (حكومة فلسطين المقبلة)، وذلك من خلال الضغط على العديد من الدول من أجل تأييد القرار، وقد صوتت الولايات المتحدة إلى جانب القرار، والذي حدد مدينة القدس ككيان منفصل، خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه، وذلك من خلال مجلس وصاية، يقوم بإدارته. ولكن تطور الأحداث عام ١٩٤٨م، وما نتج عنها من احتلال العصابات الصهيونية، لما يقارب ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين، واحتلال الجزء الغربي الجديد من مدينة القدس، قد فرض واقعًا جديدًا على المدينة. وأدى إلى توجه جديد للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، حيث صوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨، والذي يدعو إلى وحدة المدينة، وتدويلها، وتشكيل (لجنة التوفيق) الدولية. وقد تقدمت الولايات المتحدة، باعتبارها عضوًا في «لجنة التوفيق الدولية»، سبتمبر/ أيلول ١٩٤٩، باقتراح طالب بإنشاء مجلس عربي ـ إسرائيلي مشترك لإدارة المدينة، وتعيين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لإدارة الأماكن المقدسة[٢].

لقد هدفت الولايات المتحدة، من خلال تبنّيها، ودعمها القوي لقرار التقسيم، إلى إضفاء الشرعية الدولية على الدولة الإسرائيلية، وتثبيتها سياسيًّا، وقانونيًّا، وجغرافيًّا في المنطقة. كان قرار التقسيم هو المدخل الشرعي، في إطار القانون الدولي، لقيام دولة إسرائيل، وبالتالي قبولها عضوًا في هيئة الأمم[٣].

بعد صدور قرار التقسيم، وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، اعتبرت الكثير من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، نفسها أن القضية الفلسطينية تمت تصفيتها، وأنها أصبحت قضية إنسانية، تخص آلاف اللاجئين، والمشردين الذين تركوا أوطانهم بفعل النزاعات المسلحة، كما انصبت الجهود الدولية، والأمريكية، على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال الإسهام في تقديم المساعدات المادية، لمخيمات اللاجئين، في إطار «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»[٤]، التي أُنشئت خصيصًا لذلك.

هنا نلاحظ تراجع الولايات المتحدة عن فكرة تدويل المدينة، والدعوة إلى إبقائها موحدة، والاكتفاء بتدويل الأماكن المقدسة فقط، حيث قامت في ٩/ ١٢/ ١٩٤٩ بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة رقم (٣٠٣)، الذي أكد على وضع القدس تحت نظام دولي دائم، وإعادة التأكيد على ما ورد في قرار التقسيم (١٨١/ د ـ ٢) بشأن إقامة كيان منفصل للقدس تحت حكم دولي خاص، تقوم على إدارته الأمم المتحدة، في حينه كانت إسرائيل تقوم بنقل مؤسساتها إلى «القدس الغربية»، وهذا يعني موافقة ضمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك[٥].

لقد حاولت الولايات المتحدة، بعد ذلك، استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربي بأحلاف عسكرية، بدأت بمشروع «حلف بغداد»، مع تقييد للتأييد الأمريكي لإسرائيل. إلا أن ذلك سرعان ما انهار مع ثورة عام ١٩٥٨في العراق. وهذا أدى إلى تقارب أمريكي ـ إسرائيلي بشكل أكبر، وخصوصًا بعد هدوء الصراع على جبهة القتال بعد «العدوان الثلاثي» على مصر عام ١٩٥٦، حيث فقد كل من الرئيس الأمريكي، دوايت أيزنهاور، ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، الاهتمام بإيجاد حل للصراع، وأخذا بالتركيز على ملء الفراغ في الشرق الأوسط عن طريق «مبدأ أيزنهاور»[٦].

فيما ارتكز موقف إدارة الرئيس جون كندي، وخَلَفه ليندون جونسون، في الفترة ١٩٦١ـ ١٩٦٧م، من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على أساس حل مشكلة اللاجئين، وحقهم في العودة، والتعويض (مشروع جونسون)،

مع ازدياد مكانة إسرائيل، وأهميتها للولايات المتحدة، في إطار سياستها الأخيرة تجاه المنطقة العربية، حيث قامت إدارة جونسون بتزويد إسرائيل بأحدث أنواع الأسلحة الهجومية، فيما قامت حكومة كندي بتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة الدفاعية[٧].

فالمكاسب الإقليمية، من جراء الحرب، لا يمكن التخلي عنها، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، لكن الأمم المتحدة أصدرت القرارين، رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤، في ١٤/ ٧/ ١٩٦٧، اللذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يغير من وضع مدينة القدس، وإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات، فما كان من سفير الولايات المتحدة في المنظمة إلا أن امتنع عن التصويت على القرارين [٨].

لقد عبّر عن الموقف الأمريكي، بعد عدوان يونية/ حزيران ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس، من قبل إسرائيل، مندوب الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة، السيد آرثر جولدبرج، وذلك في ١٤/ ٧/ ١٩٦٧، حيث جاء في خطابه بالجمعية العمومية، لتوضيح التصويت حول القدس، ما يلي[٩]:

«بالنسبة للإجراءات المحددة، التي اتخذتها حكومة إسرائيل في ٢٨/ ٦، أحب أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل، ولا تعترف بهذه الإجراءات التي تمس وضع القدس. وأن حكومتي لا تعترف بأن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في ٢٨ يونية حزيران يمكن اعتبارها الفصل في الموضوع، ونحن نأسف لاتخاذ هذه الإجراءات، وإننا نصر على أن الإجراءات التي تم اتخاذها لا يمكن اعتبارها سوى إجراءات مؤقتة، ولا تفرض حكمًا مسبقًا على الوضع النهائي للقدس».

عندما طرحت قضية القدس على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد، كان رد الرئيس جيمي كارتر على رسالة الرئيس المصري أنور السادات على الشكل التالي: «لقد تسلمت رسالتكم، المؤرخة ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، والتي تحدد الموقف المصيري من القدس. وقد حوّلت نسخة من تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء، بيجن، لإطلاعه»[١٠].

تقريبًا كل الرؤساء الأمريكيين، الذين وصلوا إلى البيت الأبيض، دشّنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل، والكامل لإسرائيل، ولسياساتها في الشرق الأوسط، وأظهروا، صراحة، كل أشكال الدعم الكامل لها، ولرفاهية وأمن سكانها من الصهاينة. فعلى سبيل المثال، دشّن الرئيس الأمريكي جون كيندي في بداية الستينيات المرتكزات القوية لصداقة حميمة متينة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وكرر كيندي، في أكثر من مناسبة، القول: «إن هناك ارتباطًا عاطفيًّا، ووجدانيًّا، أمريكيًّا، مع الدولة الإسرائيلية». في العام ١٩٦٠، حصل كيندي على ما يقارب ٨٠٪ من أصوات اليهود في الولايات المتحدة، الذين دعموا برنامجه الديمقراطي الليبرالي، وبعد أن رفع شعار «الصداقة مع إسرائيل»[١١].

أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد احتلت القضية الفلسطينية، وارتباطاتها مع «إسرائيل»، مكانًا خاصًّا في الحسابات الداخلية الأمريكية، وذلك بحسب الحضور القوي للوبي اليهودي، والجماعات المؤيدة لإسرائيل[*]،

(*) تعتبر (American_Israeli Public Affairs Committee (AIPAC)) من أكثر المنظمات اليهودية الأمريكية دعمًا لإسرائيل، وتأثيرًا على صنّاع القرار والمشرّعين في الولايات المتحدة، لدرجة أن العديد من الشخصيات القيادية الأمريكية يستشيرون أعضاء «إيباك» قبل اتخاذ القرارات الحاسمة.

والتي تلعب دورًا قويًا في صنع القرار في الولايات المتحدة، وتؤثر على صنّاع القرار في مختلف الأجهزة، والوزارات، والمؤسسات[١٢].

المرحلة الثانية (١٩٦٧-١٩٩٣)

لم تبد الإدارة الأمريكية موقفًا واضحًا عشية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، حيث غيب الرئيس الأمريكي، في ذلك الوقت، ليندون جونسون (١٩٦٣-١٩٦٨)، في خطابه بتاريخ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وضع القدس، الذي عرض فيه مشروعًا للسلام، مؤلفًا من خمس نقاط، ومكتفيًا بالإشارة للقدس، قائلًا: «يجب أن يكون هناك إدراك كاف بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة». وفقًا لهذا المشروع، فإن الرئيس الأمريكي، جونسون، حدد السياسة الخارجية لهذا الصراع، بمطالبة الدول المعنية به بالاعتراف ببعضها البعض، ضمن حدود معترف بها، بدل خطوط الهدنة المعرضة للحرب، وترتيبات خاصة بالقدس، تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية في الأمكنة المقدسة بها[١٣].

أما ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، آرثر جولدبرج، فقد كرر مبادئ «مشروع جونسون» للتسوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، كما أن مشروع القرار الذي طرحه للجمعية العامة، للتصويت عليه، كان خاليًا من أي إشارة لمستقبل المدينة المقدسة[١٤].

مما يدل على أن الولايات المتحدة ترفض عودة «إسرائيل» إلى حدود ما قبل الخامس من يونية/ حزيران ١٩٦٧، فالمكاسب التي حققتها إسرائيل جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها، وهذا يتوافق مع التصور الإسرائيلي.

لقد بدا الموقف الأمريكي جليًا تجاه القدس في الاحتجاج الذي سجلته الإدارة الأمريكية، حينما صدر إعلان عن وزارة الخارجية الأمريكية في صبيحة اليوم نفسه الذي أعلنت فيه السلطات الإسرائيلية ضمها للجزء الشرقي من مدينة القدس، بتاريخ ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، جاء فيه «إن العمل الإداري المتسرع، الذي اتخذ اليوم، لا يمكن اعتباره على أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة، أو بوضع القدس. إن الولايات المتحدة لم تعتبر، قط، إن مثل هذه الأعمال، أحادية الجانب، من قبل أي من دول المنطقة، على أنها تتحكم، أو تلغي موضوع تدويل القدس...»[١٥].

في الوقت نفسه، سعت الحكومة الأمريكية لمنع صدور قرارات عن الأمم المتحدة تدين مواقف إسرائيل؛ ولذلك امتنعت عن التصويت على القرارين رقم ٢٢٥٣، ورقم ٢٢٥٤ الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٤/ ٧، و١٤/ ٧/ ١٩٦٧، اللذين طالبا إسرائيل بإلغاء كل ما قامت به من إجراءات في القدس، والتوقف عن أي إجراء يغيّر من وضعها. ولتوضيح موقف بلاده، وفي محاولة للتخفيف من الانتقادات التي تعرضت لها الولايات المتحدة بسبب امتناعها عن التصويت على القرارين السابقين، صرح ممثلها في الأمم المتحدة، غولدبرغ، ببيان ألقاه أمام الجمعية العامة، في دورتها الخامسة، بتاريخ١٤ يوليو/ تموز١٩٦٧، قائلًا[١٦]: «بالنسبة لما يتعلق بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة إسرائيل، في ٢٨ يونيو/ حزيران، أود أن أوضح بأن الولايات المتحدة لا تقبل، ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس. إن حكومتي لا تعترف بأن الأساليب الإدارية التي اتبعتها حكومة إسرائيل، في ٢٨ يونيو/ حزيران، يمكن اعتبارها كلمة أخيرة بهذا الشأن، ونحن نأسف لاتخاذ

إسرائيل مثل هذه الإجراءات. ونحن نصر على أن الأساليب المتبعة لا يمكن اعتبارها أكثر من مجرد أوضاع مؤقتة، ولا تحدد الوضع النهائي والدائم لمدينة القدس.... نحن نؤمن بأن الأسلوب الأكثر فائدة لمناقشة مستقبل القدس إنما هو بالتعامل مع المشكلة ككل، كجزء من الترتيبات التي يجب اتخاذها لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة».

قبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جونسون بفترة قصيرة، في العام ١٩٦٨، وكان برنامج الاستيطان الصهيوني بالقدس، في مراحله الأولى، صرح الرئيس جونسون قائلًا[١٧]: «على الحكومات العربية أن تقنع إسرائيل والمجتمع الدولي، أنها قد تخلت عن فكرة تدمير إسرائيل. ولكن، بالمقابل، فإن على إسرائيل أن تقنع جيرانها العرب، والمجتمع الدولي، بأنه ليس لدى إسرائيل مخططات توسعية في مناطقهم». ومن الملاحظ، أيضًا، بأن موقف الإدارة الأمريكية من ضم إسرائيل لمدينة القدس بدأ يتغير لصالح هذا الضم، عندما صرح الرئيس جونسون في خطاب له، بتاريخ ١٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٨، قائلًا[١٨]: «إن أحدًا لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حلٍ يضمن مصالحهم، ومصالح العالم كله في القدس».

لقد كانت الولايات المتحدة قد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، في حين امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢، بتاريخ ٢١ مايو/ آيار ١٩٦٨، الذي أكد على ما جاء في قراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣، ورقم ٢٢٥٤، واللذين دعيا إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يعمل على تغيير وضع القدس[١٩].

استمر الموقف الأمريكي في عهد إدارة نيكسون (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) كامتداد لمواقف حكومة جونسون، الذي أكد عليها وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، وليم روجرز، مبينًا وضع القدس في خطته التي أطلق عليها «مشروع روجرز»، في خطاب له بتاريخ ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩، قائلًا[٢٠]: «إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فحسب، من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص إسرائيل، والأردن أساسًا، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة، والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فنحن نؤيد مبادئ معينة، نعتقد بأنها سوف تقدم إطارًا عادلًا لتسوية القدس. فنحن نؤمن، بالذات، بأن القدس يجب أن تكون مدينة موحدة، ولا تكون فيها أي قيود على حركة الأفراد، والسلع، بحيث تكون المدينة موحدة، مفتوحة لكل الأشخاص، من كل الأديان والجنسيات. كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ باعتبارها مصالح كل سكانها، والجماعات اليهودية، والإسلامية، والمسيحية، مع وجود دور لكل من إسرائيل، والأردن في الحياة المدنية، والاقتصادية، والدينية للمدينة». وقد وافقت بعض الدول العربية على هذا المشروع، مما أدى إلى نتائج سلبية على الواقع العربي، خصوصًا لأن هذا المشروع ربط وضع القدس بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المثير للجدل، وذلك لاختلاف أطراف الصراع في تفسيره.

من الملاحظ أن هذا الطرح يشكل تناقضًا جوهريًا مع المواقف الأمريكية السابقة التي كانت ترفض الإجراءات الإسرائيلية الفردية، إذ كانت النظرة إلى القدس مشابهة لأوضاع كافة المناطق المحتلة الأخرى، في حين أن هذه التصريحات لروجرز أقرت بضرورة بقاء القدس موحدة، ما أوحى بأن الولايات المتحدة تعترف بالقرار الإسرائيلي بضم القدس. وخصوصًا بأن هذا الطرح جاء مناقضًا لما صوتت إلى جانبه الولايات المتحدة، في مجلس الأمن، لصالح القرار رقم ٢٦٧، الصادر بتاريخ ٣يوليو/ تموز ١٩٦٩، الداعي إلى عدم جواز الحصول على الأرض بالاستيلاء

العسكري، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية، والإدارية، والأعمال الأخرى، بما فيها مصادرة الأرض، باطلة، ويدعو إسرائيل لإبطال كل الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يهدف إلى تغيير وضع القدس[٢١]. وكذلك جاء متناقضًا مع ما صرح به ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، في ذلك الوقت، شارلز يوست، بتاريخ ١ يوليو/ تموز ١٩٦٩ أمام مجلس الأمن، قائلًا[٢٢]: «إن مصادرة الأراضي، وبناء البيوت على هذه الأراضي، وهدم أو مصادرة المباني، منها المباني ذات الأهمية التاريخية، والدينية، وتطبيق القانون الإسرائيلي على الأجزاء المحتلة من مدينة القدس، أعمال ضارة بمصالحنا المشتركة بمدينة القدس. وتعتبر الولايات المتحدة الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي خضع للسيطرة الإسرائيلية في حرب يونيو/ حزيران مثله مثل أي منطقة أخرى احتلتها إسرائيل، ويعتبر جزءًا محتلًا. ومن بين بنود القانون الدولي التي تقيّد إسرائيل، كما تقيّد كل محتل، هي الفقرات التي تبين بأن المحتل ليس له الحق لإجراء تغييرات في القوانين، والإدارة، والتركيبة السكانية في المناطق المحتلة، إلا ما تتطلبه مصالح الأمن المؤقتة، وأن المحتل يجب أن لا يصادر، أو يدمر، الممتلكات الخاصة. وما تنص عليه اتفاقية جنيف، والقانون الدولي، واضحٌ جدًّا: فإن المحتل يجب أن يحافظ على المنطقة المحتلة متماسكة، ودون تغيير في معالمها بقدر الإمكان، دون أن يتدخل بالحياة الاعتيادية في المنطقة، ولا يمكن إجراء أي تغييرات إلا نتيجة للحاجات الملحّة للاحتلال. وآسف أن أقول إن أعمال إسرائيل في الجزء المحتل من القدس يخالف ذلك، وهي أعمال قد تؤثر على مستقبل القدس، كما وأن الحقوق، النشاطات الخاصة للسكان العرب قد تأثرت، وتغيرت. إن حكومتي تأسف لهذا العمل، وتستنكره، وقد أخبرت حكومة إسرائيل في العديد من المناسبات منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لذلك. لقد رفضنا باستمرار الاعتراف بهذه الأعمال، إلا بكونها ذات صبغة مؤقتة، ولم نقبلها على أنها أمر واقع يؤثر على الوضع النهائي للقدس ....».

خلال فترة رئاسة كارتر، الذي أبرم اتفاقية كامب ديفيد مع الرئيس السادات، ولم تتمكن الاتفاقية الشهيرة من الوصول إلى حل بخصوص القدس، ولكن بصفة عامة، اتصفت إدارة كارتر بالثبات، بالنسبة لهذه القضية، وأكدت فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة، والتعامل معها على نحو منفصل، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان، وبغض النظر عن طوائفهم[٢٣].

كما أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨، الصادر بتاريخ ٢٥سبتمبر/ أيلول ١٩٧١، بشأن وضع القدس، الذي أكد بطلان التصرفات التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع القدس، ومطالبًا إياها بإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها في المدينة[٢٤]. واجتمع مجلس الأمن بناء على طلب من الأردن بسبب إقدام إسرائيل على سلسلة من المصادرات لأراض بالقدس، وشروعها في إنشاء مستوطنات عليها. وكان موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، جورج بوش، بأن صرح أمام مجلس الأمن قائلًا[٢٥]: «إننا نأسف لفشل إسرائيل في احترام التزامها بميثاق جنيف الرابع، وكذلك لأعمالها المخالفة لمضمون وروح هذا الميثاق». وقد أكد هذا الموقف، مرة أخري، المستشار القانوني للولايات المتحدة، جورج هـ.الدريك، في أبريل/ نيسان ١٩٧٣، عندما صرح قائلًا[٢٦]: «إن إسرائيل، كدولة محتلة للمناطق عام ١٩٦٧، ملتزمة بتطبيق ميثاق جنيف الرابع ـ الذي ينص على حماية المدنيين ـ ولكن إسرائيل ترفض تطبيق الميثاق». واستمر موقف الولايات المتحدة هذا أيضًا في عهد الرئيس هنري فورد (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦)، والرافض للاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وقد اشتملت رسالة الضمانات الموجهة للجانب الفلسطيني، قبل انعقاد مؤتمر مدريد، على موقف أمريكي من القدس، نص كما يلي:

«إن الولايات المتحدة تعارض ضم إسرائيل للقدس الشرقية. وبسط القانون الإسرائيلي عليها، وكذلك توسيع الحدود البلدية للقدس. إننا نشجع جميع الأطراف على تجنب الأعمال أحادية الجانب، والتي من شأنها تأجيج التوتر، والتي تجعل المفاوضات أكثر صعوبة، وتجهض نتائجها النهائية»، كما أكدت «رسالة الضمانات» على حق الجانب الفلسطيني بطرح أية قضية على طاولة المفاوضات، بما في ذلك قضية القدس الشرقية.

مع مجيء الرئيس نيكسون إلى الحكم، في ١٩٦٨، قدم مبادرة بدت أكثر تعاونًا مع الجانب العربي عن سلفه جونسون، حيث شملت المبادرة الجديدة تعديلات على ما يتعلق بقضية القدس، منها عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعدم نقل السفارة الأمريكية إليها.

لقد عبر عن هذا الموقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وليم سكرنتون، في اجتماع مجلس الأمن، مارس/ آذار ١٩٧٦، عندما اجتمع لمناقشة بناء مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية، وقد صرح سكرنتون، قائلًا[٢٧]: «إن استيطان إسرائيل في المناطق المدنية في المناطق المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانوني، وفقًا لميثاق جنيف الرابع، ولا يمكن اعتبار هذه المستوطنات على أنها تتحكم بمفاوضات المستقبل ما بين الأطراف على مواقع حدود دول الشرق الأوسط. وفي الحقيقة فإن وجود هذه المستوطنات إنما تعتبره الحكومة الأمريكية عائقًا في نجاح مفاوضات السلام النهائي، والعادل، ما بين إسرائيل، وجاراتها».

بالرغم من عدم اعتراف كل الدول ـ تقريبًا ـ بالقرار الإسرائيلي بضم القدس، وتوحيدها، وجعلها عاصمة موحدة لها. فإنه، مع مرور الزمن، توالت عملية نقل السفارات والبعثات الدبلوماسية من تل أبيب إلى القدس، إلى أن جاء اليوم الذي ذهبت فيه أدراج الرياح رسالة الرئيس المصري أنور السادات إلى «عزيزه» الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، بشأن القدس. ثم طمأنة كارتر له، في خطاب وجهه كارتر للسادات[٢٨].

جاء في هذا الخطاب (٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨) بأن: «الموقف الأمريكي من القدس هو عدم الاعتراف بالإجراءات التي تهدف لتغيير موقع مدينة القدس». لكن موقف الولايات المتحدة قد تغير. وذلك حينما اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا نص على: «اعتراف رسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل. مع إلزام الحكومة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس». وأيًا كان الأمر، فإن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو: إذا كانت كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل قد تمت بالمخالفة مع الأحكام العامة للقانون الدولي، بل بمخالفة صريحة لقرارات صادرة من مجلس الأمن، وكذا بالمخالفة مع قرارات صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا كان ذلك كذلك، فما هي إمكانات التحرك العربي استنادًا إلى القانون الدولي؟! وإذا كانت جميع هذه القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية هي ـ في حقيقتها ـ غير ملزمة، فهل من المفيد، مثلًا، اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى قانونية دولية حول عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل؟ [٢٩].

ثم هل من المضمون أن تكون هذه الفتوى القانونية واضحة وحاسمة؟ وهل لها صفة ملزمة؟ أم أنها مجرد رأي استشاري من قبل المحكمة الدولية؟ وإذا كانت ملزمة، ما هي آليات تطبيقها الطوعي، على أرض الوقع، في حال قبول الطرف الإسرائيلي؟ وما الآليات الكافية لتطبيقها قسريًا في حال رفض الطرف الإسرائيلي لها؟

ثم من الذي يستطيع أن يطلب مثل هذا الرأي الاستشاري؟ إذ إن الدولة لا يمكن بحكم النظام الأساسي أن

تطلب فتوى، لايمكن للدولة أن تكون طرفًا في نزاع، ولا يمكن عرض الصراع بين العرب وإسرائيل على محكمة العدل إلا في الجوانب القانونية وحدها، وبموافقة الطرفين [٣٠].

استمر الموقف السياسي تجاه القدس مشابهًا في عهد الرئيس جيمي كارتر أيضًا (١٩٧٦ـ ١٩٨٠)، ويتضح ذلك من خلال السؤال الذي وجهه السيناتور بول ساربنس إلى وزير الخارجية الأمريكي، سايروس فانس، أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي، قائلا[٣١]: «هل موقف حكومتنا الحالي من (القدس الشرقية) يعتبرها منطقة محتلة»؟ فرد عليه فانس: «نعم هذا هو موقفنا». ولكن مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر، تحولت السياسة الأمريكية تجاه القدس إلى موقف مشابه للموقف الإسرائيلي، حيث ركزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة، دون تقسيم، إذ عبر عن ذلك الرئيس كارتر بتاريخ ٣ مارس/ آذار ١٩٨٠:

»القدس يجب أن تبقى موحدة، مع توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان، وأن وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل». لقد جاء هذا الموقف بناء على ضعف الموقف العربي في تلك الفترة، وخصوصًا بعد أن استطاعت إسرائيل تغييب قضية القدس عن المناقشات، والمفاوضات، الجارية في كامب ديفيد.

لقد طرأ تغير واضح على السياسة الأمريكية تجاه القدس، عندما أعلن المرشح للرئاسة، وقتئذ، «رونالد ريجان» (١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، أثناء حملته الانتخابية عام ١٩٨٠[٣٢] «أن مدينة القدس غير المجزأة تعني السيادة (الإسرائيلية) لهذه المدينة» كما طرأ تغير، أيضًا، على السياسة الأمريكية تجاه الاستيطان في عهد رئاسته للولايات المتحدة، عندما صرح، في العام ١٩٨١، قائلًا[٣٣]: «إن المستوطنات غير ضرورية، ولكنها ليست غير شرعية».

فيما يخص وضع القدس، عندما تسلم الرئيس ريجان الإدارة الأمريكية، رسميًا، لم يتغير موقفه عن موقف أسلافه، حيث صرح، في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢، حول ذلك قائلًا[٣٤]: «ما نزال مقتنعين من أن القدس يجب أن تبقى موحدة، وأن وضعها النهائي سيتم تحديده من خلال المفاوضات». كذلك صرح نائب رئيس الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن، عام ١٩٨٦، بأن[٣٥] «موقف الولايات المتحدة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق التي احتلتها (إسرائيل)، ومسؤولية إسرائيل، بموجب تلك الاتفاقية، هذا الموقف لم يتغير».

غير أنه إذا كان مبدأ بقاء القدس موحدة بقي غائمًا، وغير صريح في أهدافه، فقد كان توقيع رونالد ريغان، في آخر يوم من أيام ولايته، الموافق ١٨/ ١/ ١٩٨٩، على عقد شراء ـ استئجار لمدة ٩٩ عامًا ـ قطعة أرض تقع في المنطقة، التي كانت منطقة حرام بين القدس الغربية، والقدس الشرقية، قبل عام ١٩٦٧، لأجل بناء سفارة أمريكية عليها، أول وأجرأ قرار يتخذه رئيس إدارة أمريكية في تاريخ مسألة القدس، معززًا بذلك المحاولات الحثيثة الجارية في أروقة الكونجرس الأمريكية، منذ عدة سنوات، للدفع باتجاه نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف الأمريكي الواقعي بالقدس الموحدة، إسرائيليًا، عاصمة لإسرائيل [٣٦].

على الرغم من الادعاء الإسرائيلي، والأمريكي، بأن قطعة الأرض تقع في القدس الغربية، فإن مجرد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الغربية، أو إلى المنطقة الحرام، من شأنه أن يوفر مثل هذا الاعتراف، الذي لم تقدم عليه أية دولة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، منذ عام ١٩٤٨. وكانت عملية التوقيع على عقد الشراء المذكور بمثابة

رافعة لمحاولات الكونجرس الدفع بهذا الاتجاه، حيث ما لبث الكونجرس، بمجلسيه، أن أقر، عام ١٩٩٥، لائحة تنفيذية مختلفة عن كل ما سبق، من توصيات في هذا الشأن، أصبحت تعرف، لاحقًا، بقانون القدس، نصت على إلزام الإدارة بالمباشرة في بناء السفارة، في موعد لا يتجاوز ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦، ونقل السفارة إلى المبنى في القدس، في موعد لا يتجاوز ١٣/ ٩/ ١٩٩٩، وهو التاريخ المقرر في «اتفاق أوسلو» لإنجاز المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية النهائية [٣٧].

أما موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس، في عهد الرئيس جورج بوش (١٩٨٨ـ ١٩٩٢)، فقد انطلق من البحث عن تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث عبر عنه الرئيس بوش، في ٣١/ ٣/ ١٩٩٠، برسالة بعثها إلى رئيس «بلدية القدس اليهودي»، تيدي كوليك، جاء فيها[٣٨]: «يجب أن تقسم القدس، ثانية، هكذا كانت، وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي». وقد جاء موقف الرئيس بوش هذا بعد تقدم السيناتور الأمريكي، دانيال باتريك مونيهان، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار دعا الكونجرس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل»[٣٩]. وقد استصدر مجلس الشيوخ الأمريكي، في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٠، قرارًا نص على: بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع حفظ حقوق «الآخرين»! وفي ٢٤/ ٣/ ١٩٩٠ أصدر الكونجرس الأمريكي قرارًا مماثلًا للقرار المذكور. أما موقف الإدارة الأمريكية اتجاه الاستيطان، فقد عبر عنه الرئيس بوش بالقول[٤٠]: «إن موقفي هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، أو في (القدس الشرقية)، وسأدين هذه السياسة، وسأتخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم الإسرائيليون بهذه السياسة. وهذا هو موقفنا الثابت، ونرى أنه موقف بنّاء لإحلال السلام، إذا ما كانت إسرائيل تريد السير فيها». ومع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٩٠، قامت الحكومة الإسرائيلية بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في «القدس الشرقية»، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأمريكية لها، بصورة علنية، للمرة الأولى، للإعلان، بوضوح، على أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت، أيضًا، تصريح الرئيس الأمريكي بوش بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، القائل بأن وضعها النهائي يتقرر في مفاوضات مستقبلية فحسب[٤١].

نلاحظ بأن هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه ـ في جوهره ـ يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع. وهنا يكمن الخطر في موقف إدارة بوش الأب وسرعان ما تبين بأنه موقف مؤقت، إذ قامت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض «الفيتو»، في مايو/ آيار ١٩٩٠، لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن، اعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، غير شرعية [٤٢]. وتبين ذلك، أيضا، فيما بعد، حين صرح الرئيس بوش، مرة أخرى، تجاه وضع القدس، بتاريخ ١١ أغسطس / آب ١٩٩٢، قائلًا[٤٣]: «دعني أقول: إن القدس تبقى دون تغيير، يجب عدم تقسيمها أبدًا، وتحديد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات».

من الملاحظ، ومن خلال الاستعراض السابق لمواقف الحكومات الأمريكية من وضع القدس بأنها قد تركزت في محورين أساسيين، هما :

١ ـ تأكيد جميع الحكومات الأمريكية على إبقاء القدس موحدة.

٢ ـ عدم اعتراف الحكومات الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في «القدس الشرقية»، التي احتلت عام ١٩٦٧، ولا بحق اليهود فيها، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقًا.

لقد شارك الفلسطينيون ضمن الوفد الأردني في مؤتمر مدريد الدولي للسلام، آخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١، حيث كانت الولايات المتحدة أحد راعيين لهذا المؤتمر. وذلك بعد أن طمأنت الولايات المتحدة الفلسطينيين بأنها لن تعترف بضم إسرائيل لـ «القدس الشرقية»، ولا بحدود «بلدية القدس الشرقية» الجديدة. وفي رسالة التطمينات تجنبت الولايات المتحدة البحث في قضية القدس طيلة الفترة الانتقالية، وهذا بدوره سمح لإسرائيل في خلق واقع جديد في المدينة، من خلال تكثيف عملية الاستيطان فيها، وتهويدها. هذا إلى جانب عدم إشارتها إلى مرجعية قضيةً القدس عند التفاوض، ما عدا قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ للعام ١٩٦٧. وهذا الأمر، بدوره، أمر خطير جدا، إذ حصرت مطالب الفلسطينيين بـ «القدس الشرقية»، تحديدا، علمًا بأن قضية القدس، بشقيها، كانت موضوع نقاش. مما يسمح لإسرائيل بحصر مطالب الفلسطينيين في أجزاء من «القدس الشرقية» فحسب، تتمثل في المدينة القديمة، والأحياء العربية منها [٤٤].

المرحلة الثالثة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)

طرأ تطور خطير على الموقف من قضية القدس خلال إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي تولى السلطة في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، إذ وعد، خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقال، في تصريح له خلال مقابلة إعلامية أثناء حملته الانتخابية[٤٥]: إنه ما يزال يعتبر «أن القدس هي عاصمة إسرائيل، وأنها يجب أن تظل مدينة غير مجزأة، لكنني أعتقد بأن التوقيت هو العنصر الحقيقي. إن نقل سفارتنا إلى هناك، بينما المفاوضات جارية، قد يخل بتقدم العملية السلمية، بطريقة تهزم الهدف الذي نسعى إليه». كما طرأ، أيضاً، موقف خطير من الاستيطان، زمن هذه الإدارة، حيث لم تول إدارة كلينتون أية معارضة لمصادرة الأراضي، والنشاطات الاستيطانية في «القدس الشرقية». ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في «القدس الشرقية» على أنه عمل أحادي الجانب، كما كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة[٤٦].

في اجتماعه مع المنظمات اليهودية في أمريكا، في مارس/ آذار ١٩٩٤، أكد نائب الرئيس الأمريكي «آل جور» موقف إدارة كلينتون، والتي تعترف «بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». وأوضح جور موقف الولايات المتحدة، من عدم استعمالها للفيتو في قرار مجلس الأمن، الذي يدين إسرائيل بالمذبحة الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي، ٢٥ فبراير/ شباط من العام نفسه. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على «جزء» من قرار مجلس الأمن، وهو الذي أشار إلى أن «القدس الشرقية» هي «أرض محتلة»؛ لأن ذلك كان قد يعيق استئناف المفاوضات، وأنه لو كان ذلك الجزء من القرار الذي أشار إلى «القدس الشرقية» في «صلب القرار»، وليس جزءًا من «مقدمته»، لاستعملت الولايات المتحدة في هذه الحالة (الفيتو)، بدلًا من «الامتناع» عن التصويت [٤٧]. وقد بررت الإدارة الأمريكية موقفها هذا، وموقف أغلبية مجلس الشيوخ، لاتخاذ مثل هذا الموقف من قرار مجلس الأمن بدعوى أن اتفاق المبادئ (أوسلو) ١٩٩٣ أرجأ موضوع النظر في قضية القدس، والمستوطنات، وغيرها، حتى بداية العام الثالث من الفترة الانتقالية،

وعليه، فقد أكد وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر أن موضوع القدس هو: «أمر مؤجل للمرحلة النهائية... فإن استباق الحكم حوله في قرار للأمم المتحدة سيلاقي الرفض من الولايات المتحدة»[٤٨].

بل ذهب الموقف الأمريكي إلى أبعد من ذلك، بتأييده لتوسيع المستوطنات القائمة، لتتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، حسب ادعاء الإدارة الأمريكية، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية، إدوارد جرجيان، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الكونجرس بقوله[٤٩]: «يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس (للتوسع)، بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة. وهذا، بطبيعة الحال، وفقًا للنمو الطبيعي للسكان، ووفقًا للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات».

هذا «الضوء الأخضر» لإسرائيل في سياسة الضم الفعلي لمدينة القدس ازدادت حدته في أعقاب «اتفاق أوسلو» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣. وقد صرح مسؤولون في الإدارة الأمريكية بأن بناء المستوطنات، وما يتصل بها من مصادرة الأراضي في «القدس الشرقية» لا ينبغي أن تعالج من قبل مجلس الأمن، وإنما ضمن الاهتمامات الثنائية بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية. وجددت إدارة كلينتون دفاعها عن سياسة دعم «النمو الطبيعي» لسكان المستوطنات، ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أشار إلى أن[٥٠] «النشاط الاستيطاني في الماضي أوجد قدرا كبيرًا من التوتر، ولقد كان عامل تعقيد في الشرق الأوسط، وفي العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وغيرهم. ونحن نعتقد، يقينًا أن هذا صحيح. وأعتقد أنه من الصحيح، أيضا، أن إسرائيل والفلسطينيين قد قرروا حل هذه القضية، وكان من الممكن، في إطار محادثات الوضع النهائي، . . . حتى إنه متروك لهم، الآن، حل هذه المشكلة، لكنّه كان مسألة توتّر وتعقيد في الماضي».

نبع الموقف الأمريكي نتيجة غياب الاتحاد السوفييتي كقطب دولي عن الساحة الدولية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم، وتستطيع فرض سياستها العالمية دون منازع، هذا إلى جانب تفريغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي في مفاوضات السلام، وتحويلها إلى قضية قطرية، تهم الفلسطينيين وحدهم، وذلك حين نقضت الدول العربية التزامها الأدبي تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يكن هذا الالتزام، منذ كامب ديفيد، أكثر من دعم معنوي للفلسطينيين، وبالتالي جاءت مفاوضات السلام، واتفاق أوسلو لتحرر الدول العربية، أكثر، من «عبء» القضية الفلسطينية.

هذا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، سياسيًّا، رافقه دعم مادي أيضًا، كان له دور في بناء دولة إسرائيل، وفي احتلالها لبقية فلسطين والأراضي العربية عام ١٩٦٧. ومثال على ذلك، فقد بلغ حجم ما حصلت عليه إسرائيل من معونات أمريكية في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ ما مجموعه (٤, ٣٢) مليار دولار، في الحين الذي حصلت فيه دول قارة أمريكا الجنوبية مجتمعة على معونات أمريكية بلغت في مجموعها (٣, ٢١) مليار دولار، ودول قارة أفريقيا ما مجموعه (٣, ١٦)، مليار دولار خلال تلك الفترة[٥١].

مع حفظ حقوق «الآخرين»، لكن يحسب للرئيس بوش الأب أنه جمد صرف ضمانات قروض للحكومة الإسرائيلية، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وربط صرفها بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، هذه النقطة، بالذات، انتقدها الرئيس كلينتون، في إطار حملته الانتخابية، منافسًا لبوش، كما تضمن برنامج كلينتون

الانتخابي التأكيد على أن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل. ولدعم هذا التوجه، وافقت إدارة كلينتون، فيما بعد، على نقل سفارتها في تل أبيب إلى القدس المحتلة، شرط ألا يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩، وبحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين ـ الفلسطيني والإسرائيلي، والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية [٥٢].

أما بالنسبة للرئيس كلينتون، الذي وصل إلى البيت الأبيض في ظل مسيرة سلام منطلقة من مؤتمر مدريد، ففي عهده تم كسر التابو الإسرائيلي ـ الفلسطيني، من خلال الاعتراف المتبادل واتفاق أوسلو، قد كان أول سؤال وجه لكلينتون عشية تنصيبه، يقول: تحت أية ظروف، يمكنك اعتماد نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس؟ كان جواب كلينتون كما يلي:

«إنني أعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأن القدس يجب أن تبقى مدينة غير مقسمة. ولكنني أعتقد أن التوقيت هو القضية الحقيقية. إن نقل سفارتنا في الوقت الذي تتقدم فيه المفاوضات يمكن أن يعطل مسيرة السلام، بطريقة قد تنسف الإيجابيات التي نتطلع إلى تحقيقها» [٥٣].

لقد جاء التوصل إلى «اتفاق أوسلو»، بين م. ت. ف. والحكومة الإسرائيلية، بعيدًا عن الوساطة الأمريكية، التي كان يقودها في واشنطن دينس روس، ومارتن إنديك. وقد اشتمل اتفاق «أوسلو» على نصوص تفرض النقاش، والحوار، والمفاوضات حول القدس. حيث تم تحديد مرحلتين خلال خمس سنوات، المرحلة الأولى الانتقالية، ثم المرحلة النهائية، وتشمل الدخول في المفاوضات حول الوضع النهائي، بما لا يتجاوز بداية العام الثالث. وقد نص اتفاق «أوسلو» على اعتبار القدس إحدى قضايا الوضع النهائي. كما تمت الإشارة إليها في الملحق الأول المتعلق بالانتخابات، حيث تضمن ما يلي: «فلسطينيو القدس، الذين يعيشون هناك، لهم الحق بالمشاركة في عملية الانتخابات، حسب الاتفاقية بين الطرفين». وقد تضمنت الرسائل الجانبية المساندة للاتفاق رسالة كان المفروض أن تبقى سرية، ولا تنشر، إلا باتفاق الطرفين، وتحت ضغط المعارضة الإسرائيلية بالكنيست، اضطر بيريز إلى الاعتراف بالوثيقة، التي كانت رسالة موجهة من بيريز إلى هولست، تتضمن الموقف من القدس، وتنص كما يلي: «أود أن أؤكد بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، والمصالح الفلسطينية بالقدس الشرقية هي ذات أهمية قصوى، ويجب أن تُصان. وبناء عليه، فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، والتي تشمل المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربية، والثقافة، والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، تشكل عملًا أساسيًا بالنسبة للشعب الفلسطيني» [٥٤].

لقد تميزت سياسة كلينتون بتطابقها الأشد مع الكيان الصهيوني، على الرغم من قيامها بدور الوسيط. وعلى الرغم من بعض العواطف التي أظهرها كلينتون تجاه الشعب الفلسطيني، وحقوقه الشرعية، فإنه لم يصل إلى حد الاعتراف لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره. ولا تزال الصهيونية تلعب في البيت الأبيض دورها في صياغة القرار المركزي المتعلق بالقدس. وقد كان أكثر المواقف وضوحًا ما جرى في كامب ديفيد الثانية (يوليو/ تموز ٢٠٠٠).

لقد حاول الرئيس كلينتون ممارسة الضغوط الأكثر قسوة على الأخ أبو عمار، والوفد المفاوض، خلال مباحثات كامب ديفيد الثانية، وكان معظم الضغط ينصب حول موضوع القدس، التي كانت بالنسبة للأخ أبو عمار نقطة غير قابلة للاجتهاد بالنسبة للموقف الفلسطيني والعربي، فهي أرض محتلة، ولا بد من الانسحاب منها، وعودتها للسيادة

الفلسطينية، وخاصة الأماكن المقدسة، دون مشاركة، أو اقتسام وظيفي مع الكيان الصهيوني. ولا يزال الموقف الأمريكي يمارس الضغوط، ويهدد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو بذلك يعلن انتهاء دوره كوسيط، ولا يزال الموقف الوطنى الفلسطيني يقاوم [٥٥].

وحول القول بأن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، الذي دشَّنه بيل كلينتون ونائبه، آل جور، أثناء حملته الانتخابية للوصول إلى الرئاسة، في عام ١٩٩٢، وهو مكوّن غير رسمي؛ نظرًا لامتناع كلينتون، بعد فوزه، في الانتخابات وتسلمه الرئاسة، إلى تكرار هذا القول، وتمسكه، خلال فترتي رئاسته، بالموقف الأمريكي الرسمي، القائل بأن وضع القدس يجب أن يتقرر في المفاوضات النهائية، الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وقد عمد كلينتون، في عام ١٩٩٥، إلى مقاومة مشروع قانون القدس، الذي تبناه الكونجرس، وهدد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضده ما لم يتم تعديله. ففي ٢٠/ ٦/ ١٩٩٥ بعث وزير خارجيته، وارن كريستوفر برسالة إلى الكونجرس قال فيها: «إن معارضتي لهذا المشروع متجذرة في المبادئ الدستورية». واستطرد قائلًا: «لقد أصدر مكتب الاستشارات القانونية في وزارة العدل رأيًا، أرسله إلى محامي البيت الأبيض يقول فيه بأن هذا التشريع يمثل اعتداء غير دستوري على سلطات الرئيس الحصرية في مجال الشؤون الخارجية، ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات، من خلال محاولة إجبار الرئيس على بناء وفتح سفارة في مكان معين، لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية ... ما لم تتم معالجة المسائل الدستورية، فسوف أقترح على الرئيس استخدام (الفيتو) ضد المشروع المذكور، إذا عرض عليه للموافقة»[٥٦].

لقد انصاع الكونجرس لتهديد البيت الأبيض، وأدخل تعديلًا على القانون، نص على منح الرئيس حق تأجيل تنفيذ القانون، كل ستة أشهر، إذا ما رأى بأن التنفيذ يشكل تهديدًا للمصلحة القومية الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، واظب الرئيس على إصدار أمر، قضى بتأجيل العمل بالقانون، كل ستة أشهر، وصدر آخر أمر في هذا الشأن في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٠، وجاء على شكل رسالة موجهةً إلى وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، ونصت على ما يلي:

«... بموجب الصلاحية التي يخولني إياها الدستور وقوانين الولايات المتحدة، بصفتي رئيسًا، بما في ذلك القسم رقم ٧ (أ) من قانون القدس لعام ١٩٩٥، فإنني أقرر هنا بأن من الضروري حماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، بتعليق القيود المنصوص عليها في القسمين ٣ (ب) و٧ (ب) من القانون؛ ولذلك فإنك مخولة ومصرح لك بنقل هذا القرار إلى الكونجرس، وعليه يجب أن يدخل هذا التعليق حيّز التنفيذ بعد نقل القرار، والتقرير إلى الكونجرس»[٥٧]. «وليم جيفرسون كلينتون».

لاحظ في رسالة كريستوفر السابقة، وفي رسالة الرئيس اللاحقة، أن الرئيس ووزير خارجيته قد اعترضا على ما جاء في القانون من إلزام للرئيس، واعتداء على سلطاته في مجال السياسة الخارجية، وليس على القانون نفسه. فالقانون لا يتناقض مع السياسة الأمريكية الرسمية فحسب، القائلة بأن وضع القدس إنما يتقرر في المفاوضات بين الطرفين المعنيين، ولا يشكل تدخلًا مسبقًا في نتائج هذه المفاوضات لصالح إسرائيل فحسب، وإنما، وكما يقول الخبير القانوني، فرانسيس بويل، «يمثل خرقًا فاضحًا للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية لاهاي، المتعلقة بالقانون الحربي، التي تشكل الولايات المتحدة أحد أطرافها»، وبأن هذا القانون واتفاقية الاستئجار «يخرقان الدستور الأمريكي نفسه، وفقًا للمادة الخاصة بأولوية القوانين الواردة في الدستور، والتي تكرس أولوية الاتفاقات والقوانين الدولية على القوانين المحلية» [٥٨].

قبيل انتهاء فترة ولاية كلينتون الثانية، عام ٢٠٠٠، عقدت جولة من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والاحتلال «الإسرائيلي» في كامب ديفيد، برعاية أمريكية، استمرت لأسابيع، وبضغوط أمريكية و«إسرائيلية» شديدة على المفاوض الفلسطيني، رفض الجانب الفلسطيني التنازل عن «القدس الشرقية»، واعتبار بعض توسعات القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة على كامل مساحة الضفة وقطاع غزة. وكان ذلك من المقدمات التي هيأت لشرارة انتفاضة الأقصى، والتي اندلعت شرارتها الأولى من ساحات الأقصى الشريف في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٠[٥٩].

المرحلة الرابعة (٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩)

لقد دشنت الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة بوش الابن، ولايتها بتصريح وزير الخارجية، كولن باول، في ٨/ ٢/ ٢٠٠١، ثم أتبعته باستخدام (الفيتو) ضد مشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وهما أمران لا يدعوان إلى التفاؤل، ويتطلبان جهودًا فلسطينية وعربية فائقة للتأثير في مواقف هذه الإدارة، التي ترث إرثًا مضطربًا ومتناقضًا، إلى حدٍّ كبير. وفي ضوء ما سبق، فإن تحديًا قريبًا مهمًّا كان ينتظر الرئيس بوش الابن، وهو الموعد الذي يتحتم عليه فيه اتخاذ قرار بشأن قانون القدس، الذي أقره الكونجرس في عام ١٩٩٥. وفي ضوء أن أهم مكون من مكونات إرث القدس، على الصعيد الأمريكي، هو الامتناع، حتى الوقت الراهن، عن الاعتراف، رسميًّا، بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو الاعتراف، واقعيًّا، بها كعاصمة لإسرائيل، من خلال نقل السفارة الأمريكية إليها، فهل سيصدر بوش الابن في ١٩/ ٦/ ٢٠٠١ أمرًا جديدًا بتأجيل العمل بقانون القدس لستة أشهر أخرى، أم سينفذ القانون، أم سيرفض القانون جملة وتفصيلًا على أساس أنه غير قانوني ومخالف للدستور الأمريكي؟ فالإرث الذي أمام الرئيس الأمريكي، على الرغم من كل ما يحتويه من اضطراب وتناقضات، هو إرث واسع، إلى حد يتيح للرئيس اتخاذ قرارات عادلة أو ظالمة، وفقا لما يحيط به من ظروف داخلية، وإقليمية، وعربية، ودولية، وما يتعرض له من مؤثرات ذات مساس بالمصلحة القومية الأمريكية[٦٠].

بعيد ذلك بأشهر قليلة، وصل جورج بوش الابن إلى السلطة، بالولايات المتحدة، الذي عبر وزير خارجيته، كولن باول، عن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في خطاب له أمام لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب، بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠٠١، حيث رد على سؤال أحد الأعضاء، فيما إذا كانت الإدارة الجديدة ستفي بتعهد بوش الابن، خلال حملته الانتخابية، بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بقوله: «إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة (إسرائيل)، التي هي القدس، ما يزال قائمًا». واستطرد قائلًا بأن الإدارة لم تبدأ، بعد، بعملية نقل السفارة، «على النحو الذي تعهد به بوش، خلال الحملة الانتخابية، بأن ينقل السفارة فور تسلمه الحكم»، وأضاف بأن الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل ذلك، «فنحن لم نتخذ أية خطوات، حتى الآن، وذلك في ضوء الوضع الصعب، القائم حاليًّا، وسنواصل البحث عن الطريقة التي سنقوم بنقل السفارة بها»[٦١].

على الفور، سادت في وزارة الخارجية حالة من الارتباك الكبير، وبدأ التساؤل فيما إذا كان باول ينوي تغيير السياسة الأمريكية المعتمدة إزاء القدس، أم أن ما حدث لم يكن غير زلة لسان. وقد استقر الرأي كما يبدو على الاحتمال الثاني، وخرج الناطق باسم الخارجية الأمريكية، ريتشارد باوتشر، ليقول أمام الصحفيين بأنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الأمريكية المعتمدة إزاء القدس، وبأن واشنطن لا تزال تعتقد بأن وضع القدس هو موضوع تعهد

الطرفان بالتفاوض عليه. وحاول باوتشر تبرير ما بدر من وزير الخارجية في الكونجرس، بأنه «قول غير مقصود»، وبأنه جاء نتيجة ضغط الكونجرس عليه، وبأن ذلك لم يكن غير وصف للوضع الفعلي القائم حاليًا [٦٢].

تواصلت التبريرات الأمريكية، حيث عقدت عدة مؤتمرات صحفية، منذ ذلك الحين، وتحدث باول، في مناسبات عديدة أخرى، إما معتذرًا، أو ممتنعًا عن الإشارة إلى موضوع القدس. ففي لقائه مع العرب الأمريكيين، في ١٣/ ٣/ ٢٠٠١، قال باول بأنه أساء الحديث أمام الكونجرس، وبأن السياسة الأمريكية لم تتغير بشأن القدس. وفي لقاء آخر له بالكونجرس، في ١٤/ ٣/ ٢٠٠١، تحدث باول عن الموقف الأمريكي التقليدي المتمثل في أن وضع القدس «يجب أن يتقرر في المفاوضات». وأضاف: «حتى لو كان هذا الجانب، أو الآخر، يدعي شيئًا آخر». أما في شأن نقل السفارة، فقال بأن الإدارة الأمريكية تدرس الوضع، ولكنها لم تحدد أي تاريخ لذلك بسبب حالة عدم الاستقرار «وعلينا التحرك بحذر». ولم يشر في خطابه أمام مؤتمر الأيباك في ١٩/ ٣/ ٢٠٠١ إلى القدس، وإنما أكد على أنه «يجب تجنب الأحداث الأحادية الجانب، التي من المؤكد أنها ستستفز الجانب الآخر» [٦٣].

أحدثت هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ تغييرًا في الموقف الأمريكي إزاء الفلسطينيين والعرب بعامة، وإن اقتصر ذلك، في بداية الأمر، على ما كان يتسرب في الإعلام الأمريكي من هجوم على عدد من الدول العربية، والمجتمعات العربية، والإسلام. ولكن حاجة الإدارة الأمريكية لحشد موقف عربي من أجل إنجاح العدوان على أفغانستان، وحاجتها إلى تهدئة فلسطينية دفعها إلى المناورة من أجل خدمة الغرض نفسه. وقد عبرت عن ذلك إشارة الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى أنه يفكر بإقامة دولة فلسطينية، أو في حل بوجود دولتين، فلسطينية وإسرائيلية. وقد ذهبت عدة تحليلات إلى تضخيم هذه الإشارة العابرة أو الإشارة «الطُعُم» (لا جديد فيها، حتى بالنسبة لسياسات إدارة كلينتون، أو سياسات حزب العمل الإسرائيلي)، فاعتبرت أن موقف إدارة بوش الجديد، مهم جدًّا، وسيفتح آفاقًا عريضة أمام الفلسطينيين، وذلك بالرغم من أن الغرض كان واضحًا، وهو كسب الموقف العربي والفلسطيني من أجل تمرير الحرب على أفغانستان [٦٤].

لقد أثبتت التجربة، بعد «النجاح» الذي حققته الإدارة الأمريكية في أفغانستان، بأن الحديث عن الدولة الفلسطينية كان مجرد طُعم، أو إيهام، وخداع، فما أن تمكن الجيش الأمريكي من تحقيق ما اعتبر «نجاحًا هائلًا» في حربه على أفغانستان، حتى رأينا السياسة الأمريكية تنتقل إلى مواصلة الحرب على الفلسطينيين والعرب، ولتحقيق التماهي بينها وبين قيادتي «الليكود» و«العمل»، تماهيًا، لم يسبق له مثيل، ولا سيما من جهة العمل العسكري، سواء أكان ذاك الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، أم كان من جهة الإعداد للحرب على العراق، وحكمه بنظام أمريكي متصهين، كمقدمة لإحداث تغييرات بالقوة، أو تحت التهديد باستخدام القوة، في كل الأقطار العربية والإسلامية، ابتداءً من منطقة الخليج والمشرق بعد العراق، ووصولًا إلى أقصى المغرب.

عندما أصدر الرئيس الأمريكي قراره بتجميد أرصدة «جمعية الأرض المقدسة» الأمريكية في الولايات المتحدة، أعلن بأنه وسع الحرب العالمية التي بدأها في أفغانستان إلى فلسطين. وقد صحب ذلك إدراج حركتي «حماس»، و«الجهاد» في قائمة الإرهاب. وكذلك «حزب الله»، الأمر الذي يعني بأن السياسة الأمريكية انتقلت من الانحياز للموقف «الإسرائيلي»، ودعم عمليات الجيش «الإسرائيلي» لتصبح طرفًا مباشرًا في الصراع ضد الفلسطينيين،

والعرب عمومًا، وإلاّ فما معنى الإعلان عن توسيع الحرب إلى فلسطين، أو إدراج منظمات المقاومة في قوائم الإرهاب، الذي أعلنت أمريكا الحرب العالمية عليه؟![٦٥].

إن شهر أبريل/ نيسان ٢٠٠٢ الذي شهد تلك المواجهات المسلحة في مخيم جنين ومناطق أخرى، وشملت التظاهرات فيه أغلب مدن العالم، أعاد المبادرة إلى الشعب الفلسطيني، ووضع كلا من الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، في المأزق، خصوصًا بعد أن صدر قرار مجلس الأمن القاضي بتشكيل لجنة تقصي حقائق عن جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في جنين، الأمر الذي جعل قادة الجيش «الإسرائيلي» يهددون باستقالة جماعية إذا جاءت اللجنة إلى المخيم. وهنا تحركت الإدارة الأمريكية للمناورة، بالضغط على بعض الدول العربية، ومساومتها من أجل إقناع الرئيس الفلسطيني بالموافقة على «اتفاق فك الحصار» عنه، والذي تضمن وضع الأمين العام للجبهة الشعبية، وخمسة آخرين من القيادات، تحت إشراف أمريكي ـ بريطاني في سجن أريحا، وكان مطلب زيني في السابق تسليمهم، بلا قيد أو شرط، لحكومة شارون. كان القبول الفلسطيني العربي بهذا الاتفاق، وما تبعه من اتفاق «سيئ آخر»، لحل «مشكلة» المحاصرين في كنيسة المهد، مع المناداة بوقف العنف، بمثابة النكسة لوضع فلسطيني عربي عالمي، كان في حالة الهجوم الأمر الذي أفشل الشارع، ودفعه إلى البقاء بالبيوت، ما دام باب المواجهات قد أغلق، وفتح باب المفاوضات. عندما وجدت الإدارة الأمريكية أن ضغط المواجهات من نمط مواجهة مخيم جنين، عادت إلى الحرب على الفلسطينيين فورًا، وإذا بها تطالب على لسان الرئيس الأمريكي بعزل عرفات، والمجيء بسلطة أو قيادة فلسطينية أخرى[٦٦].

لقد توّج انحياز هذه الإدارة إلى جانب إسرائيل عندما قام بوش الابن بالتوقيع على قرار للكونجرس الأمريكي، باعتبار القدس الموحدة، بشقيها، المحتل عام ١٩٤٨، والمحتل عام ١٩٦٧، العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وذلك يوم الاثنين في ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢. ولتخفيف حدة رد الفعل العربي على هذا الإجراء غير المسبوق، قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش: إن البند ٢١٤، المتعلق بالقدس، في قانون العلاقات الخارجية الجديد، الذي قام بتوقيعه «يتعارض، بطريقة غير مقبولة، مع سلطات الرئيس الدستورية، بشأن السياسة الخارجية للأمة، والإشراف على الشق التنفيذي». وأكد بأن سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير، رغم توقيعه على القانون المشار إليه. وركز على أن قضية القدس حلها يتم في إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، كما أكد، في رسالة للنواب الأمريكيين، أرفقها بنص القانون، بأنه يحتفظ بحق تجاهل بعض بنوده، التي تخالف مسؤوليته في السياسة الخارجية[٦٧].

ركزت إدارة بوش الابن على الشق الأمني من الصراع العربي «الإسرائيلي»، ولإخماد الانتفاضة الفلسطينية، فقد أرسل رئيس جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) إلى المنطقة، لإقامة اتفاقات أمنية إسرائيلية ـ فلسطينية، وتأجيل التفاوض السياسي إلى ما بعد وقف الانتفاضة، وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي. وقد كانت «خريطة الطريق»، التي قامت إدارة بوش بإعلانها في نيسان ٢٠٠٣، قد حددت فيها الأسس لاتفاق الوضع النهائي، وإقامة دولتين. وتطالب الخطة الحكومة «الإسرائيلية» بوقف التوسع الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للسكان[٦٨].

جاء التوقيع على «وثيقة جنيف من أجل السلام في الشرق الأوسط»، في أول ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، ليواكب «خريطة الطريق» الأمريكية، وهي الوثيقة التي ظل وزير الإعلام الفلسطيني، ياسر عبد ربه ووزير العدل

الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين، يتفاوضان حولها على مدى ثلاث سنوات، حتى تم التوقيع عليها، بحضور مئات الشخصيات الدولية. وتدعو هذه الوثيقة إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وإحلال السلام بين الطرفين وقيام علاقات دبلوماسية، وطبيعية كاملة، بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وتضع هذه الوثيقة ـ غير الرسمية ـ برنامجًا زمنيًّا لتسويةالصراع، وتشكل بديلًا لقرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالصراع، في حالة إقرارها، رسميًّا، من الحكومتين الفلسطينية، والإسرائيلية [٦٩].

أكدت الوثيقة على ضرورة وضع حد لنزيف الدماء بين الطرفين، الفلسطيني و«اليهودي»، واحترام حق الجانبين في العيش داخل حدود آمنة، ومعترف بها، دوليًّا، وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمنتها الوثيقة [٧٠]:

* اعتراف دولة إسرائيل بدولة فلسطين، فور قيامها، وعلى معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقيام علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة، فورًا، وتبادل السفراء، في مدة أقصاها شهر من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ.

* تحتفظ الدولتان بعاصمتيهما، في مدينة القدس، على أن يكون ذلك في المناطق الخاضعة لكل طرف، ويسيطر الفلسطينيون على القدس العتيقة (الشرقية)، باستثناء الحي اليهودي، وحائط البراق (المبكى)، وسوف يخضع المسجد الأقصى للسيادة الفلسطينية، على أن تكون حرية الوصول إليه مكفولة للجميع، تحت إشراف قوة دولية للمراقبة.

* يمنع اليهود من الصلاة في المسجد الأقصى، وتمنع جميع الحفائر الأثرية، تمامًا، فيه، ويتخذ الطرفان إجراءات لضمان حرية وصول اليهود إلى مزاراتهم الدينية المقدسة، ومنها بئر راحيل، في بيت لحم، ومقبرة إبراهيم، في مدينة الخليل.

* تحتفظ «إسرائيل» بحق تمركز قوات أمنية في تكتل مستعمرات حوش عتصيون، بجنوب الضفة الغربية، والمستعمرات الواقعة في ضواحي القدس.

* تنتقل السيادة إلى الجانب الفلسطيني في مستعمرات آرييل، وعفرات، وجبل أبي غنيم (هارحوما).

* يتبادل الجانبان السيادة في عدة مناطق، منها مناطق في صحراء النقب تتاخم قطاع غزة، وسوف يتسلمها الفلسطينيون مقابل مناطق بالضفة الغربية، تحتفظ إسرائيل بها، بدلًا من إعادتها للفلسطينيين.

ولم تنص الوثيقة، في أي من بنودها، على عبارة «حق العودة للاجئين الفلسطينيين»، وسوف يتم السماح بدلًا من ذلك بعودة عدد رمزي من الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتعويض اللاجئين عن ممتلكات فقدوها، من جراء الاحتلال، من خلال صندوق خاص تتبرع إسرائيل برأسماله.

* ويقر الطرفان، الفلسطيني والإسرائيلي، بعدم المطالبة بأي تعويضات، أو رفع دعاوى قضائية عن أحداث وقعت قبل توقيع الاتفاق.

ويمكن القول إن «وثيقة جنيف» قد تناولت مشروع التسوية الدائمة لقضية القدس، بتفصيلات أكثر من أية وثيقة، أو اتفاقية، أو إعلان مبادئ سابق، ذلك في سياق تسوية المسار الفلسطيني من الصراع العربى ـ الإسرائيلي بكافة جوانبه، على أن ثمة ملاحظات حول ما ورد بشأن القدس فى الوثيقة [٧١]:

● **أولًا**: يشكل الحل المقترح بشأن القدس في «وثيقة جنيف» حدًا أدنى بكثير من مقترحات الرئيس الأمريكي الأسبق، كلينتون. فالأحياء العربية بالقدس المحتلة، عام ١٩٦٧، ستكون تحت سيادة فلسطينية، دون تحديد لشكل ومضمون تلك السيادة، سيادة كاملة، ناقصة، إدارية. والأحياء اليهودية، التي باتت تمثل من خلال عمليات الضم، والتهويد، غالبية القدس، وغلاف القدس، يخضع للسيادة «الإسرائيلية»، وأن تكون منطقة الحوض المقدس (الأماكن الدينية، أي الحرم وكنيسة القيامة) بدون سيادة لأحد عليها، وتحت رقابة دولية.

● **ثانيًا**: أيًا كان شكل ومضمون التسوية التي أوردتها «وثيقة جنيف» بشأن مستقبل القدس في سياق التسوية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فإن القدس ـ محل التفاوض ـ لم تعد، بموقعها، أو مساحتها، أو حدودها، أو عمرانها، أو سكانها، هي قدس ١٩٦٧، حيث تعرضت المدينة المقدسة، خلال السنوات العشر الأخيرة، وتحديدًا منذ اتفاق «أوسلو» ١٩٩٣، إلى مخطط تهويد مرحلي مبرمج، استهدف فرض الأمر الواقع الإسرائيلي، مما يشكل صعوبة بالغة، في تنفيذ ما تضمنته «وثيقة جنيف».

● **ثالثًا**: تشكل وضعية القدس في «وثيقة جنيف»، التراجع الإسرائيلي الثاني بعد «اتفاق أوسلو»، بشأن المطالب الإسرائيلية بخصوص القدس، التي أحاطتها إسرائيل، منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧، بمجموعة من التشريعات، والقوانين، التي أصدرها الكنيست، أو الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإسرائيلية العليا، للتأكيد على أنها العاصمة الموحدة (الغربية والشرقية) والأبدية لإسرائيل. ويعد هذا التراجع الإسرائيلي، وإن كان محدودًا بشأن وضعية القدس نجاحًا للمفاوض الفلسطيني، الذي تمرس على فن المفاوضات الصعبة مع المفاوض الإسرائيلي.

في ١٤ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، وفي رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرئيل شارون، من بوش، جاء: «في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، وضمن ذلك مراكز السكان الإسرائيلية الرئيسية الحالية، من غير الواقعي، والمتوقع، بأن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي ستكون عودة كاملة وتامة إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وجميع الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين قد توصلت إلى الاستنتاج نفسه»[٧٢].

تنبع خطورة هذه التفاهمات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي لم يسبق لها مثيل، في موافقة الولايات المتحدة لسياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بـ «القدس الشرقية»، وفي أماكن أخرى. وهذا التواطؤ، وانخراطه في هذه السياسة، علامات أخرى على تحول كبير في سياسة الولايات المتحدة، التي كانت حتى إدارة كارتر ترى بأن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك بـ «القدس الشرقية»، غير شرعية، وتشكل انتهاكًا لاتفاقيه جنيف الرابعة[٧٣].

في إطار الدعم الأمريكي لدولة الاحتلال الإسرائيلي، حاول الأمريكان، جاهدين، فرض سياسة الأمر الواقع على مدينة القدس، كعاصمة موحدة لدولة الكيان الإسرائيلي، ويتبين ذلك من خلال جملة من الخطوات التي تم اتخاذها، وأهمها[٧٤]:

١ ـ نجحت لجنة العلاقات العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (إيباك)، إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية في بالولايات المتحدة، في دفع أحد رجال الكونجرس إلى تقديم مسودة مشروع قرار، طالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، لا تقبل التقسيم.

٢ـ شمل مشروع القانون، الذي تقدم به السيناتور برادنباك، في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥، الآتي:

(أ) يجري تداول مشروع في مجلس الشيوخ والكونجرس يدعو للاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل ١٨٠ يومًا من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.

(ب) تشريع مشترك: من أجل توفير الاعتراف بالقدس، كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل، قبل اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية، ولغايات أخرى، فإن الكونجرس الأمريكي، يقرر:

* الجزء الأول : هذا التشريع المشترك يمكن تسميته بتشريع القدس .

* الجزء الثاني : توصل الكونجرس إلى النتائج المغلوطة التالية:

١ ـ لقد كانت القدس عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ٣ آلاف عام.

٢ ـ لم تكن القدس أبدًا عاصمة لأي دولة أخرى غير الشعب اليهودي.

٣ ـ القدس مركزية لليهودية، وقد ذكرت في التوراة ـ إنجيل اليهود ـ ٧٦٦ مرة.

٤ ـ لم تذكر، بالاسم، في القرآن.

٥ ـ القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية، بما فيها الرئيس، والبرلمان، والمحكمة العليا.

٦ ـ ينص قانون الولايات المتحدة الأمريكية على أن سياسة الولايات المتحدة هي أن القدس يجب أن تكون العاصمة غير المقسمة لإسرائيل.

٧ـ لكل دولة سيادية الحق في تحديد عاصمتها.

٨ ـ إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تقيم فيها الولايات المتحدة سفارة بالمدينة المعلنة كعاصمة، ولا تعترف بالمدينة كعاصمة.

٩ ـ يجب السماح لمواطني إسرائيل بحرية العبادة، طبقًا لتقاليدهم.

١٠ـ تدعم إسرائيل الحرية الدينية لجميع المعتقدات.

١١ـ يعبِّر نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس عن دعم الولايات المتحدة المتواصل لإسرائيل، وللقدس غير المقسمة.

* الجزء الثالث: يتم نقل موقع سفارة الولايات المتحدة، في إسرائيل، من تل أبيب إلى القدس في مدة لا تزيد عن ١٨٠ يومًا قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

* الجزء الرابع: الاعتراف بالقدس غير المقسَّمة عاصمة لإسرائيل، ولن تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية حتى قيام المجتمع الدولي بحل وضع القدس، بالاعتراف بالمدينة على أنها العاصمة غير المقسَّمة لإسرائيل.

* الجزء الخامس: موقف الكونجرس من حرية العبادة يتمثل في وجوب السماح لمواطني (إسرائيل)، كحق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها من الولايات المتحدة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ١٨١، الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٤٧، بالعبادة بحرية، وطبقًا لتقاليدهم.

صرح أوباما، أثناء تواجده في سديروت بأن القدس ستبقى عاصمة لإسرائيل، منوهًا، في الوقت نفسه، بأن الوضع النهائي للقدس سيتحدد خلال المفاوضات. ويذكر أن أوباما، أثناء لقائه باللوبي اليهودي بالولايات المتحدة أشار إلى أن القدس يجب أن تكون عاصمة «موحدة» لإسرائيل. وأكد أوباما بأن الأدارة الأمريكية تتفهم أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، وأنها تملك حق الرد على أي خطر يتهددها. وذكر المرشح الديمقراطي، آنذاك، أيضًا، أنه يدعم التوصل إلى سلام بين فلسطين وإسرائيل، ولكنه يرى بأنه سيكون من الصعب التفاوض مع «حماس» التي لا تعترف «بإسرائيل» [٧٥].

منذ دخول الرئيس باراك أوباما البيت الأبيض، وبقوة أكبر منذ ترسيم الحكومة الجديدة في إسرائيل، طرأ تراجع حاد في مستوى التنسيق، والمشاورات السياسية ـ الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة. هكذا، يحذر موظفون كبار في القدس، ينشغلون بالاتصالات مع الولايات المتحدة. وبالتوازي، فإن مسؤولين في البيت الأبيض شددوا أمام محافل إسرائيلية بأن أوباما سيطلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التجميد المطلق لبناء المستوطنات [٧٦].

حسب أقوال الموظفين الكبار، ففي الأشهر الأخيرة، ولاسيما منذ ترسيم الحكومة الجديدة في إسرائيل، وقعت سلسلة من «إحداث الخلل»، بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة. وخلافًا لإدارة بوش، فإن رجال أوباما يقللون من وضع نظرائهم في إسرائيل، مسبقًا، في صورة النشاطات السياسية ـ الأمنية المتعلقة بالشرق الأوسط، وعندما تجري عملية إطلاعهم على ذلك، فإنها لا تتضمن مشاورات مسبقة، أو تنسيقًا للرسائل [٧٧].

منذ أعلن الرئيس الرابع والأربعون، في تاريخ الولايات المتحدة، باراك حسين أوباما في مقابلته التليفزيونية الرسمية الأولى، منذ استلامه إدارة البيت الأبيض، متحدثًا إلى قناة «العربية» ومقرها دبي، بأنه يمدّ يده إلى العالم الإسلامي. وفيما يخص إيران، فقد كرر أوباما القول بأن أمريكا تمد يد الصداقة لإيران، لو غيّرت هذه الأخيرة قبضتها. واستمر يقول: «مهمتي تجاه العالم الإسلامي هي إبلاغه بأن الأمريكيين ليسوا أعداءهم»[٧٨].

ما فتئ أوباما يروّج للتغيير في كل ما يتعلق بشؤون الأمريكيين.على أن ما لم يذكره هو أن أهداف أمريكا ستبقى نفسها، وأن مصالحها لن تتغير. الاختلاف البسيط الوحيد هو كيفية تحقيق هذه الأهداف. ومراجعة دقيقة لكل تصريحاته، ومواقفه، تكشف بأن أوباما هو المنتج، نفسه، للنظام، نفسه، الذي أتى ببوش، إنه نظام الاحتكارات الأمريكية.

منذ الاحتلال الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية تضغط على الأمة العربية، بكافة الوسائل، والأساليب، لإجبارها على التخلي عن الأرض لدولة إسرائيل. لقد دأبت الإدارات الأمريكية المتوالية على السعي لحل دولتين تتعايشان جنبًا إلى جنب بحكم افتراضي ذاتي. هذا الحل يعزل إسرائيل عن بقية المنطقة، ويحجّمها، ويقلل دورها في الشرق الأوسط. أي أن الإدارة الأمريكية تسعى لإقامة دولة فلسطينية، كأداة لاحتواء الفلسطينيين، وهذا لن يتحقق إلا بضمانات دولية، وبجلب قوات دولية تنتشر على طول الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. سياسة أمريكا في المنطقة ترتكز، أيضًا، على العمل على عولمة القدس، كحل لأزمة القدس الحسّاسة، حل يضمن تواجد وحضور قويّ من خلال حضور الأمم المتحدة. كل ما يتطلبه ذلك هو أن تقرر الولايات المتحدة الأمريكية الحدود النهائية، ثم فرضها على إسرائيل، وما تبقى من فلسطين [٧٩].

لقد أكدت الولايات المتحدة، يوم ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩، أن قضية القدس المحتلة هي من قضايا الحل النهائي، التي يتعين إيجاد حل لها خلال المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، في بيان لها، إن «قضية القدس هي من قضايا الحل النهائي، حيث اتفق الجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، في مرحلة سابقة على حل هذه المشكلة عبر المفاوضات». وأكدت الخارجية الأمريكية على أن الولايات المتحدة «ستقدم كل الدعم للجهود الإسرائيلية والفلسطينية للتوصل إلى اتفاق حول كافة قضايا الحل النهائي». يأتي بيان الخارجية الأمريكية ردًّا على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي أعلن، في وقت سابق، أن «جميع أجزاء مدينة القدس المحتلة ستبقى تحت السلطة الإسرائيلية، ولن يتم تقسيمها، أو تجزئتها» (٨٠).

حكومة بوش، وفي الجزء الأكبر، غرقت في حربها بالعراق، وأفغانستان، وصارت قضية فلسطين أمرًا ثانويًّا بالنسبة للحرب الأمريكية. إثر هزيمة الكيان الصهيوني في لبنان (٢٠٠٦)، فقد رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، شعبيته، وتفككت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية. ما تطلّب إجراء انتخابات مبكرة. كل هذا جعل أي تقدم بحل الدولتين مستحيل، عمليًّا. لهذه الأسباب كانت إدارة بوش غير قادرة على التقدم في مشروعها بحل الدولتين، ولهذا السبب، أقر الكثيرون بفشل، وإخفاق سياسة بوش في الشرق الأوسط. خلال السنتين الماضيتين، اتخذ أوباما المواقف المساندة للحكومة الإسرائيلية المتشددة، مقرًّا بذلك، عدم تميّز مواقفه عن مواقف سابقه. لقد انحصر نقد أوباما لسياسة بوش، فيما يخص الصراع فى محورعدم اهتمام إدراة بوش، بما فيه الكفاية، بعملية السلام. وليس لأنها دعّمت الحكومة الإسرائيلية اليمينية. فأوباما يتعهد بالمحافظة على العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية قوية (المساعدات، والإمدادات العسكرية، والاقتصادية). ويؤكد استمرار دعم حكومته لحل الدولتين، وصرّح بأن القدس يجب أن تكون عاصمة لإسرائيل. أوباما أكد في حوراه لفضائية «العربية»، وكرّر، دعم حكومته لإسرائيل، وللأهمية الأساسية لأمن دولة الصهاينة، متجاهلًا بذلك معاناة الفلسطينيين، وحرب الإبادة التي شنتها إسرائيل على غزّة (نهاية ٢٠٠٨ وحتى ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩)، والحصار المستمرّ عليها.

قبل شهور من تركه البيت الأبيض، أجرى الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، مداولات مع الكونجرس بشأن نقل السفارة من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة، فيما يعد ضربة جديدة للعرب، خاصّة أن هذه المداولات تأتي بعد أيام من تصريحات المرشح، الأوفر حظا للرئاسة الأمريكية، باراك أوباما، والذي قال فيها إن القدس ستظل «عاصمة إسرائيل الأبدية».

لقد أكد محللون أن هذا القرار بمثابة «صب الزيت على النار»، في موضوع «مفاوضات السلام» المتعثرة، حتى الآن، فدلالاته السياسية أكثر تعقيدًا من مجرد نقل مبنى السفارة من مدينة لأخرى؛ لأنه يزيد الاحتقان لدى الجانب الفلسطيني، والعربي. يُذكر أن «قانون السفارة الأمريكية بالقدس» الذي أصدره الكونجرس، في عام ١٩٩٥، نص على أنه ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، كما يتعين نقل السفارة الأمريكية إليها في موعد أقصاه ٣١ مايو/ آيار ١٩٩٩.

لكن الرؤساء الأمريكيين، بداية من بيل كلينتون، وحتى أوباما، دأبوا على تأجيل نقل السفارة من تل أبيب للقدس، بموجب قرار رئاسي، يصدر كل ستة أشهر، بدعوى أن التأجيل يخدم مصلحة الأمن الأمريكي، ويستخدم الرئيس في ذلك حقه الدستوري، حيث إن رسم السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من سلطاته التي لا ينازعه فيها

أحد، حتى الكونجرس، الذي يملك، في الوقت نفسه، سلطة حجب أي تمويل لأي سفارة أمريكية في الخارج، إلا أنه لم يستخدم هذه السلطة حتى الآن لوقف ميزانية سفارة أمريكا بتل أبيب للضغط على الإدارة في سبيل تنفيذ قرار نقل السفارة.

من الواضح جليًّا أن الولايات المتحدة تتبع، منذ نشأت القضية الفلسطينية وحتى الآن، مواقف سلبًا لصالح إسرائيل. ورغم تباين مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة، فإنها جميعها صبَّت في مصلحة السياسة الإسرائيلية. وقد تظهر تلك مواقف الإدارات الأمريكية، أحيانًا، بالحياد، وأنها ضد الإجراءات الإسرائيلية في قضية القدس، إلا أنها، عمليا، عززت الإجراءات الإسرائيلية العملية لتهويد مدينة القدس. وقد عملت الولايات المتحدة، في كثير من الأحيان، على تعطيل إصدار قرارات للأمم المتحدة بخصوص قضية القدس، من خلال (الفيتو) الأمريكي، إذا تعارضت تلك القرارات مع احتياجات السياسة الإسرائيلية. وفي النهاية، قامت بتحييد الأمم المتحدة، نهائيًّا، في تقرير مستقبل مدينة القدس. كما أسهمت الولايات المتحدة في تأجيل التفاوض حول مدينة القدس حتى المفاوضات النهائية، والمؤجلة. مساهمة بذلك إسهامًا كبيرًا في حصر المفاوضات، بشأن قضية القدس، في أجزاء من الجزء الشرقي للمدينة، بعد أن قلصته، قبل ذلك، بالشق الشرقي للمدينة، بعد أن كانت تطرح قضية القدس في المفاوضات بشقيها الشرقي والغربي. ومتوافقة في ذلك مع المواقف الإسرائيلية.

وبعد فقد دفعت الاحتكارات الأمريكية برئيس جديدٍ إلى البيت الأبيض، بدأ بممارسة مهامة في ١٩/ ١/ ٢٠٠٩، وبعد أن اطلع على كل الملفات، واستمع إلى كل مستشاريه، بدأ جولته الخاصة بما أسماه «العالم الإسلامي»، موجهًا خطابة من جامعة القاهرة، في العاصمة المصرية، في ٤/ ٦/ ٢٠٠٩، متأسيًا على ما عاناه اليهود في الهولوكوست على أيدي النازي، فيما بنى معاناة الفلسطينيين للمجهول، ودعا مجددًا إلى حل الدولتين، وحين أتى إلى القدس لم يرفض اعتبارها عاصمة أبدية موحدة للكيان الصهيوني، بل اكتفى بالدعوة بإبقائها مفتوحة لأصحاب الديانات الثلاثة، ما يعني التسليم بكونها عاصمة للكيان الصهيوني، والتمني على هذا الكيان بأن يسمح لأصحاب الديانات السماوية بالذهاب إلى هناك، وحين انتقل إلى ألمانيا، صرح أوباما، من هناك، بأنه قرر تأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ستة أشهر أخرى. وما كان منه إلا أن يؤجل هذا النقل، وإلا دمر كل خططه لتهدئة الموقف، وإيهام العرب بقرب تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ما يزيد فى إحراج أصدقاء أمريكا من الحكام العرب. باختصار التوقيت غير مناسب بعد، خاصة وأن مجموع من نقل سفاراتة إلى القدس لم يتعد ثلاث دول، لا ترى بالعين المجردة على الخريطة، ولا تكاد أسماؤها تتردد في الأخبار، وهي: السلفادور، والدومينيكان، فضلًا على كوستاريكا، التي راجعت موقفها، لاحقًا، فقامت بإعادة نقل سفارتها من القدس إلى تل أبيب في ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦.

* * *

هوامش الفصل السادس:

(١) محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ط ٢، ترجمة كوكب الريس، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ٧٠ـ ٧١.

(٢) فؤاد سعد، الموقف الأمريكي وقضية القدس (انظر: مجموعة محاضرين، **دفاعًا عن عروبة القدس**، سلسلة «مطبوعات التضامن»، منظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٤٩).

(٣) د. أيمن يوسف، **القدس والأماكن المقدّسة في السياسة الأمريكية**. الجامعة العربية ـ الأمريكية. جنين .http: //www.bahethcenter. net

(٤) أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها، تأسيسها**، مساراتها، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧، ص ١١٨.

(٥) انتصار الشنطي، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد١٠٧، يناير/ كانون الثاني، فبراير/ شباط، مارس/ آذار١٩٩٧، ص١٧٠.

(٦) محمد رشيد عناب حسين، موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، المصدر: **القدس أون لاين** www.alquds_ online.org.

(٧) نبيل محمد السهلي، حول تاريخ القدس وعروبتها، **شؤون عربية**، (القاهرة)، عدد ١١٦، شتاء ٢٠٠٣.

(٨) حسين، **مصدر سبق ذكره**.

(٩) السهلي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) القدس والأماكن المقدّسة في السياسة الأمريكية، **مصدر سبق ذكره**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) حسين، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) أ.د. مصطفى رجب، موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين، **الشرق** (الدوحة)، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٥.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) حسين، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين، **مصدر سبق ذكره**.

obeikan.com

(٢٤) حسين معلوم، ماذا يقول القانون الدولي عن القدس؟، **الوطن** (الدوحة)٣٠ / ١٠/ ٢٠٠٣.

(٢٥) **المصدر نفسه.**

(٢٦) **المصدر نفسه.**

(٢٧) **المصدر نفسه.**

(٢٨) **المصدر نفسه.**

(٢٩) **المصدر نفسه.**

(٣٠) **المصدر نفسه.**

(٣١) موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) **المصدر نفسه.**

(٣٤) **المصدر نفسه.**

(٣٥) **المصدر نفسه.**

(٣٦) سلافة حجاوي، القدس في السياسة الأمريكية، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني** (غزة)، السنة الأولى ـ العدد الأول ٢٠٠١ ص٦٣

(٣٧) **المصدر نفسه.**

(٣٨)عبده الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القدس، **صامد الاقتصادي** (عمان)، السنة الرابعة عشرة، عدد ١٠١، يوليو/ تموز ـ أغسطس/ آب ـ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥، ص١٥٨.

(٣٩) حسين، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٠) **المصدر نفسه.**

(٤١) **المصدر نفسه.**

(٤٢) الشنطي، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٣) موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٤) حسين، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٥) **المصدر نفسه.**

(٤٦) **المصدر نفسه.**

(٤٧) حجاوي، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٨) **المصدر نفسه.**

(٤٩) **المصدر نفسه.**

(٥٠) **المصدر نفسه.**

(٥١) حسين، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٢) السهلي، **مصدر سبق ذكره.**

obeikan.com

(٥٣) حسين، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) **المصدر نفسه**.

(٥٦) **المصدر نفسه**.

(٥٧) حجاوي، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) حجاوي، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٠) **المصدر نفسه**.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) منير شفيق، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، **أقصانا** (عمان)، ٦/ ٦/ ٢٠٠٣.

..Aqsa4Us www

(٦٤) **المصدر نفسه**.

(٦٥)**المصدر نفسه**.

(٦٦) السهلي، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٧) **المصدر نفسه**.

(٦٨) حجاوي، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٩) د. أحمد يوسف القرعي، سيناريو القدس في وثيقة جنيف (٢)، **الأهرام** (القاهرة)، ٨/ ١/ ٢٠٠٤.

(٧٠) **المصدر نفسه**.

(٧١) **المصدر نفسه**.

(٧٢) حجاوي، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٣) د.أحمد يوسف القرعي، سيناريو القدس في وثيقة جنيف (١)، **الأهرام** (القاهرة)، ١/ ١/ ٢٠٠٤.

(٧٤) د. هيثم الكيلاني، المساندة الدولية لإسرائيل، الموقف الأمريكي نموذجًا، **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٥.

(٧٥) **روسيا اليوم**، أوباما ضد برنامج إيران النووي ومع القدس عاصمة لإسرائيل ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٩ .

www.RTArabic.com .

(٧٦) في القدس قلقون: الولايات المتحدة قلصت بشكل كبير التنسيق الأمني معها، **هآرتس**، ٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) **المصدر نفسه**.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) انتقادات أمريكية لتصريحات نتنياهو حول القدس، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩، **فلسطين اليوم**.